ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تقييم أثر فجوة التأمين على الحرائق في هشاشة المشاريع الاقتصادية الخاصة في العراق

د. علي دعدوش

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تقييم أثر فجوة التأمين على الحرائق في هشاشة المشاريع الاقتصادية الخاصة في العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. علي دعدوش/ باحث اقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الملخص

- لا يشجع النظام الاقتصادي في العراق على تطوير واستدامة أنظمة التأمين، لذلك يُعد التأمين الحلقة الأضعف في القدرة على تنويع المشروعات، وتشجيع المستثمرين الصغار على الدخول في أجواء المخاطرة.
- غياب الحماية من خلال التأمين يعد أحد العوائق الأساسية أمام خلق الاستثمارات الجديدة، وتنويعها، وتوسيعها، كما أنه يُهدد استدامة الأنشطة الحالية.
- إن أغلب المشاريع الاستثمارية لا تلتزم بإجراءات التأمين عامة، والتأمين ضد الحرائق بشكل خاص، بسبب ضعف التنظيم القانوني من قبل شركات التأمين العاملة في العراق، بالإضافة إلى محدودية الرقابة من قبل وزارة المالية التي يرجع إليها ديوان التأمين. كذلك، لا يوجد وعي أو ثقافة لدى المجتمع بأهمية التأمين بأنواعه المختلفة، وهذا يرتبط بعدم وجود دعم من قبل الدولة لهذا القطاع الحيوي.
- تأسيس نظام تأميني متكامل للمشروعات الاقتصادية الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بالحرائق، يمثل خطوة حيوية نحو حماية الاقتصاد الوطني، وتشجيع ريادة الأعمال، وتقليل المخاطر الاستثمارية.
- إن الانتقال إلى نظام تأميني متكامل وفعال ضد الحرائق والكوارث في العراق يُعد ضرورة اقتصادية ومالية لا غنى عنها، خصوصاً في ضوء تصاعد الحوادث وتكرارها، مع تعاظم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية.
- إن بناء الثقة مع المستثمرين المحليين والدوليين يمر عبر نظام التأمين.
- العراق بحاجة ماسة إلى إصلاحات جذرية في بنية التأمين، ليس فقط لتقليل الخسائر، بل لحماية النمو الاقتصادي والاستثمارات.
- إصلاح النظام يمكن أن يكون عاملاً مضاعفاً في حماية الثروة الوطنية، ورفع ثقة المستثمرين، وتنمية الاقتصاد غير النفطي.
- توجد تحديات ومعوقات تواجه النظام التأميني في العراق، منها ضعف ثقافة التأمين لدى أصحاب المشاريع، وغياب نظام إلزامي للتأمين ضد المخاطر الكبرى مثل الحريق والانفجار. كذلك، لا يوجد تعاون مؤسسي بين الدفاع المدني وشركات التأمين، وهو ما انعكس في تعقيد إجراءات المطالبة بالتعويض بعد الحوادث. ونتيجة لذلك، فإن عدم تغطية الأضرار غير المباشرة (كفقدان الأرباح والتشغيل)، ومن ثم غياب صندوق للتعويض في حالات الكوارث، انعكس سلباً على واقع المشروعات الاقتصادية للقطاع الخاص في البلاد.

- نوصي بإصلاح نظام التأمين عن طريق إطلاق برنامج (الأمان الاقتصادي الوطني)، ونتوقع منه قفزة نوعية في التغطية التأمينية المتوقعة لأكثر من 50٪ عند تطبيق نظام الحوافز والتشريعات المقترحة، ومن ثم تراجعاً حاداً في الخسائر الاقتصادية بنسبة تتجاوز 60٪، مما ينعكس إيجابياً على بيئة الأعمال والاستثمار، وعلى تحسن كبير في كفاءة إدارة المخاطر من خلال تقليص فترة التعويض من 12 شهراً إلى شهرين فقط.

II. مدخل عام

تعد فكرة التأمين نوعاً من أنواع الاحتياط والحذر من حوادث المستقبل، إذ تعمل على تفادي الخسائر المادية والمالية المتوقعة التي تحدث بسبب الكوارث المستقبلية التي لا يستطيع الأفراد دفعها أو تحملها أو تحديد مقدارها والنتائج المترتبة عليها. وقد تعددت فروع التأمين تبعاً لأنواع الحوادث والإخطار المتوقع حدوثها، مثل: التأمين على حياة الإنسان ضد حوادث المستقبل، أو التوقف عن العمل الذي يشمل أفراداً أو مشاريع اقتصادية، أو حماية المستأمنين ضد إخطار المسؤولية المدنية، وتأمين الممتلكات، والتأمين على المحاصيل الزراعية، وغيرها من أنواع التأمين الأخرى التي تختلف بحسب طبيعة الإخطار المختلفة.

يؤدي التأمين دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذ يعد من أهم الأوعية الادخارية وأكبرها لأي اقتصاد من خلال جمع الأقساط وفوائضها ورؤوس الأموال المتجمعة والاحتياطيات، وادخارها، ومن ثم استثمارها في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية. وبالنتيجة النهائية، يحقق التأمين الغرض الأهم وهو التنمية الاقتصادية المستدامة. وتتم عملية التأمين من خلال شركات التأمين التي تشكل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، كونها من المؤسسات المالية الكبيرة التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فضلاً عن تقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد من خلال حمايتهم وتأمينهم من الإخطار المختلفة التي يتعرضون لها.

يعتمد العراق بشكل كبير جداً على الريع النفطي (اقتصاد ريعي بامتياز)، الأمر الذي انعكس على ضعف بقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، ومنها قطاع التأمين، إذ يشكل الحلقة الأضعف في تفكير الاقتصاديين العراقيين، ولم يحظَ بأهمية لا قبل عام 2003 ولا بعده، واقتصرت مساهماتهم على ملاحظات وإشارات عابرة.

بل تم تعميق عدم الاهتمام بهذا القطاع الهام بسبب ضعف وجود قطاع خاص حقيقي يعمل على زيادة إنتاجية القطاعات غير النفطية، فضلاً عن الدور الضعيف لمؤسسة التأمين والثقافة المرتبطة بها في الحياة العامة والمجال المالي.

إن قطاع التأمين العراقي يستحق اهتماماً خاصاً، نظراً للدور الإنتاجي الذي يؤديه في التعويض عن الأضرار والخسائر المادية التي تلحق بالأفراد والعوائل والشركات على أنواعها (المشاريع الاستثمارية)، والدور الاستثماري من خلال تجميع أقساط التأمين.

وفي ظل السياق أعلاه، تظهر المشكلات في قطاع التأمين العراقي - مع التركيز على تأمين الحرائق - في اتجاهين:

1- حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحرائق (2020-2024) والتي تتوضح من الجدول (1): -

الجدول (1) عدد الحرائق والمواقع المتضررة عينياً ومالياً

السنة	عدد الحرائق المعلنة في المشروعات الخاصة	التقدير المالي للخسائر (مليار دينار)	أبرز المواقع المتضررة
2020	2,870	110	سوق الشورجة، كراج العلاوي
2021	3,120	135	مخازن بغداد الجديدة، الكرادة
2022	3,450	152	سوق أربيل المركزي، الدورة
2023	3,980	180	سوق البصرة القديم، الكاظمية
2024	4,215	196	مخازن النهضة، شارع فلسطين

المصدر: وزارة الداخلية / مديرية الدفاع المدني + تقديرات وزارة المالية بالتعاون مع الغرف التجارية.

2- ضعف التغطية التأمينية والتي تتمثل بنسبة المشاريع الخاصة المؤمنة ضد الحريق التي بلغت أقل من (12 %)، وعدم إلزامية التأمين من قبل الحكومة أو البلديات (الجهات المختصة)، وعدم تفعيل شركات التأمين الحكومية بالشكل الكافي مثل (شركة التأمين العراقية) فضلا عن محدودية الانتشار والتأثير لشركات التأمين الخاصة.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الورقة، التي تهدف إلى تقييم واقع نظام التأمينات الاقتصادية في العراق، وتشخيص ثغرات التأمين على القطاع الخاص في مواجهة الحرائق، وتقديم مقترحات عملية لتطوير نظام تأميني فاعل ومستدام، يدعم صُنّاع القرار بتوصيات قابلة للتنفيذ لحماية الاقتصاد الوطني.

III. مفهوم قطاع التأمين: الأنواع والأهمية

يُفهم التأمين بأنه اتفاق يلتزم بموجبه الطرف الأول (**المؤمن**) أن يؤدي للطرف الثاني (**المؤمن له**) أو للمستفيد من خدمة التأمين، الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغاً من المال أو أي تعويض مالي آخر (**مبلغ التأمين**) في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل دفعات مالية (**أقساط**) يدفعها المؤمن له للمؤمن.[1]

إن تأمين الأخطار في الاقتصاد الحديث مشروع متعدد الأبعاد، وهو من الأعمال المعقدة التي تتفاعل مع العديد من مظاهر حياتنا. ويمكن قياس أهمية صناعة التأمين في أي اقتصاد جزئياً فقط من خلال عدد العاملين فيها في بلد معين، والأصول التي تديرها، أو مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع، فإنها تلعب دوراً أساسياً في أساليب عمل المجتمعات العصرية، كونها شرطاً مسبقاً وضرورياً للعديد من النشاطات التي لا يمكن أن تتحقق لولا وجود التأمين؛ فالشركات لن تستطيع الاستثمار كثيراً لو أن مصانعها لم تكن مؤمنة ضد خطر الحريق وأخطار أخرى. كما أن مشاريع البنية التحتية الكبيرة تصبح أكثر جدوى بفضل وجود الحماية التأمينية، وشركات النقل البحري والطيران لا يسمح لها بالعمل بدون التأمين ضد مسؤولياتها عن تعويض ضحايا حادث محتمل.

1- ميادة رشيد كامل (2016): الاستثمار في شركات التأمين واثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 29.

1- أنواع التأمين

ينقسم قطاع التأمين إلى ثلاثة أقسام رئيسية: تأمين الأشخاص، وتأمين الممتلكات، وتأمين المسؤولية، كما يأتي:[2]

1-1 تأمين الأشخاص: يشمل هذا النوع من التأمين الحماية ضد المخاطر التي قد يتعرض لها الفرد في حياته أو صحته أو قدرته على العمل. تشمل فئات تأمين الأشخاص:

- تأمين الحياة: يوفر حماية مالية لعائلتك أو أي مستفيد آخر عند وفاتك.
- التأمين الصحي: يغطي تكاليف الرعاية الطبية والأدوية.
- تأمين الحوادث الشخصية: يغطي الإصابات أو الوفاة الناتجة عن حادث.

1-2 تأمين المسؤولية تجاه الغير: يغطي الأضرار التي تلحق بالغير نتيجة لإهمالك أو خطأك. ويشمل أيضاً: -

- التأمين ضد العجز: يوفر تعويضاً مالياً في حالة فقدان القدرة على العمل.
- التأمين على الممتلكات: يشمل الحماية ضد الأضرار التي تلحق بالممتلكات مثل المنازل والسيارات والمباني التجارية. وحماية المنزل والسيارة او أي ممتلكات أخرى من الخسائر والأضرار بسبب الكوارث الطبيعية أو الحوادث.
- التأمين ضد السرقة: يحمي المنزل أو العمل من السرقة.
- التأمين الهندسي: يغطي الأضرار التي تلحق بالمباني أو المنشآت أثناء الإنشاء أو التشغيل.

1-3 تأمين المسؤولية: يوفر الحماية ضد المسؤولية القانونية عن الأضرار التي تلحق بالغير، ويتضمن: -

- تأمين المسؤولية تجاه الغير: يغطي الأضرار التي تلحق بالغير نتيجة لإهمالك أو خطأك.
- تأمين المسؤولية المهنية: يغطي الأخطاء أو الإهمال في أداء المهنة.
- تأمين المسؤولية عن المنتجات: يغطي الأضرار التي تلحق بالغير نتيجة لمنتجات معيبة.

2- شركة التأمين الوطنية (شركة عامة)، التأمين على الحياة متاح على الرابط الآتي: - https://nic.mof.gov.iq/life unsupple#:~:text=أنواع%20وثائق%20التأمين%20على%20الحياة:%20*%20التأمين,*%20التأمين%20مدى%20الحياة%20*%20التأمين%20الأدخاري

كما يمكن لشركات التأمين تقديم أنواع مختلفة من البوليصات ضمن كل فئة، فقد تكون بعض أنواع التأمين إلزامية بموجب القانون، مثل تأمين السيارات في بعض البلدان.

2-2 أهمية التأمين

في المجتمعات التي يشكّل فيها التأمين عنصراً مهماً لمواجهة آثار الأخطار التي تحيق بالناس، فإن التنازع بين شخص وآخر في موضوع خاضع للتأمين لا يتحول إلى وسيلة ابتزاز أو اعتداء جسدي، إذ إن عبء الآثار المالية لموضوع التأمين (كالحريق أو التصادم) يُحوَّل على عاتق شركة التأمين. وقد لعبت مؤسسة التأمين العراقية هذا الدور أيضاً. على سبيل المثال، فإن احتمال انتشار الحريق من دار مؤمن عليها إلى دار مجاورة يصبح موضوعاً للتعويض بموجب ملحق خاص لوثيقة التأمين من الحريق، وهو ما يُعرف بتأمين المسؤولية القانونية تجاه الجيران. وكذا الأمر بالنسبة لتصادم سيارتين، خاصة مع تشريع قانون التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات لسنة 1964، وبعده قانون التأمين الإلزامي من حوادث السيارات لسنة 1980.

لقد شكّلت هذه القوانين نقلة نوعية مهمة في تنظيم جانب صغير من العلاقات بين الناس خارج قيم النظام العشائري. لقد كانت خطوة محمودة في حماية الناس من الآثار الاقتصادية السلبية وغيرها التي تتركها حوادث السيارات على مسببي الحوادث وضحاياها على حد سواء. وهي في ذلك تقوم بوظيفة اجتماعية عصرية تتجاوز الأطر التقليدية في جبر الضرر، من خلال تحويل عبء الخلاف بين الضحية ومسببه إلى طرف آخر هو شركة التأمين للنظر في النزاع بينهما بدلاً من الاعتماد على الفصل العشائري. لم تندحر القيم العشائرية؛ ذلك لأن العادات قاهرات، كما يقول المثل، إلا أن القوانين الحديثة سجلت بداية لتجاوزها. ويمكن للتأمين أن يلعب نفس الدور فيما يخص أخطاء المهنة وتعويض المتضررين منها.

وقد تصاعدت وتيرة الحرائق في المشروعات الاقتصادية الخاصة في العراق، لا سيما في الأسواق الكبرى والمراكز التجارية والمخازن، وسط غياب منظومة تأمينية فعّالة وشاملة تحمي الأصول الإنتاجية والتجارية. وفي ظل التحول نحو تنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد، يُعد غياب الحماية التأمينية أحد العوائق الأساسية أمام الاستثمارات الجديدة، كما يُهدد ديمومة الأنشطة القائمة.

IV. نظام التأمين في العراق: الواقع والتقييم

شهد القطاع الخاص في العراق خلال العقدين الماضيين تطوراً ملحوظاً، خصوصاً في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، إلا أن هذا التطور يصطدم بواحدة من التحديات التي تهدد استدامته، أهمها ضعف نظام التأمينات الاقتصادية، وبشكل خاص التأمين ضد الكوارث والحرائق. والجدول (2) يبيّن الوضع الراهن لنظام التأمين في العراق:

جدول (2) نظام التأمينات في العراق

المؤشر	القيمة / الوضع الراهن
عدد شركات التأمين المسجلة (2024)	34 شركة (3 حكومية، 31 أهلية)
نسبة المشاريع المؤمنة	أقل من 10% من المشاريع الخاصة
تغطية التأمين ضد الحريق	جزئية ومحدودة – لا تشمل الأضرار غير المباشرة
عدد الحرائق المسجلة في المنشآت الخاصة (2023)	931 حادث
الخسائر المقدرة للحرائق (2023)	نحو 1.4 ترليون دينار عراقي
التعويضات المدفوعة من شركات التأمين (2023)	112 مليار دينار فقط
نسبة أصحاب المشاريع الذين لم يتلقوا تعويضاً	89%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مصادر متعددة

يلاحظ من الجدول (2) وجود ضعف في دور القطاع الخاص التأميني، وبالرغم من ارتفاع عدد الشركات إلى نحو (34)، إلا أن تأثيرها الفعلي في الحماية الاقتصادية شبه معدوم، مما انعكس بضعف بنيوي في التغطية التأمينية، إذ بلغت نسبة المشاريع المؤمَّنة للقطاع الخاص (وهذا يشمل المشاريع التي تعمل في الاقتصاد غير المنظم) أقل من (10%)، وهذا رقم صادم يعكس قصوراً شديداً في الثقافة التأمينية ونظام الحوافز.

كما توجد فجوة كبيرة بين الأضرار والتعويضات، إذ بلغ حجم الخسائر نحو (1.4) ترليون دينار، في حين لا تتجاوز التعويضات مبلغ 112 مليار دينار، أي أقل من 8 % من الضرر، ومن ثم تؤكد نسبة (89 %) من أصحاب المشاريع غير المعوضين هشاشة نظام التأمين،

وتزيد من حالة عدم الثقة بين أصحاب المشاريع وشركات التأمين، وبالنتيجة النهائية غياب آليات التعويض السريع لمشاريع القطاع الخاص المؤمَّن عليها.

أما إذا أردنا إجراء تقييم عام لنظام التأمين في البلاد، فنجد بأن أغلب المشاريع الاستثمارية لا تلتزم بإجراءات التأمين عامةً، والتأمين ضد الحرائق بشكل خاص، بسبب ضعف التنظيم القانوني من قبل شركات التأمين العاملة في العراق، بالإضافة إلى محدودية الرقابة من قبل وزارة المالية التي يرجع إليها ديوان التأمين. كذلك، لا يوجد وعي أو ثقافة لدى المجتمع بأهمية التأمين بأنواعه المختلفة، وهذا يرتبط بعدم وجود دعم من قبل الدولة لهذا القطاع الحيوي. والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول (3) تقييم سياسات نظام التأمين في العراق

عنصر السياسة	الواقع الحالي	التقييم
الإطار القانوني	لا يُلزم المشروعات بالتأمين ضد الأخطار	ضعف في التنظيم
الجهة المنظمة	ديوان التأمين – وزارة المالية	محدود الدور والرقابة
الوعي التأميني	منخفض جداً لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة	سلبي
دعم الدولة للتأمين	غير مباشر، لا يوجد إعفاءات ضريبية أو محفزات	غير كافٍ

المصدر: وزارة المالية، شركة التأمين الوطنية. https://iq.gov.mof.nic/

وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة، ولا سيما عام 2025، وتيرة الحرائق التي طالت الأسواق والمصانع والمنشآت التجارية، مما أدى إلى خسائر بمليارات الدنانير، وسط غياب آليات تأمينية فعالة لتعويض أصحاب المشاريع وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي. والجدول (4) يبين عدد الحرائق للمشاريع الاستثمارية الخاصة في محافظات العراق خلال المدة (2020-2024)

جدول (4) عدد الحرائق للمشروعات الاقتصادية في العراق حسب المحافظة (2020-2024) *

المحافظة	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع
بغداد	217	238	253	265	270	1,243
البصرة	82	91	94	100	105	472
نينوى	66	70	74	79	82	371
كركوك	34	39	41	44	47	205
الأنبار	29	33	35	37	39	173
ذي قار	37	39	41	44	46	207
النجف	31	34	36	38	41	180
بابل	30	32	35	37	39	173
ديالى	28	30	32	34	36	160
صلاح الدين	27	29	31	33	35	155
واسط	25	26	28	29	31	139
ميسان	24	25	26	28	30	133
المثنى	18	19	20	21	22	100
القادسية	20	21	22	23	25	111
أربيل	30	32	34	37	38	170
السليمانية	26	28	30	32	34	150
دهوك	16	17	18	19	20	90
المجموع الكلي	740	803	850	931	970	4,293

المصدر: مديرية الدفاع المدني العامة - تقارير الأعوام 2020-2024.

* يشمل الحرائق في الأسواق، المصانع، المخازن، المولات، الورش

الشكل (1) حرائق المشروعات الاقتصادية الخاصة في عدد من المحافظات العراقية

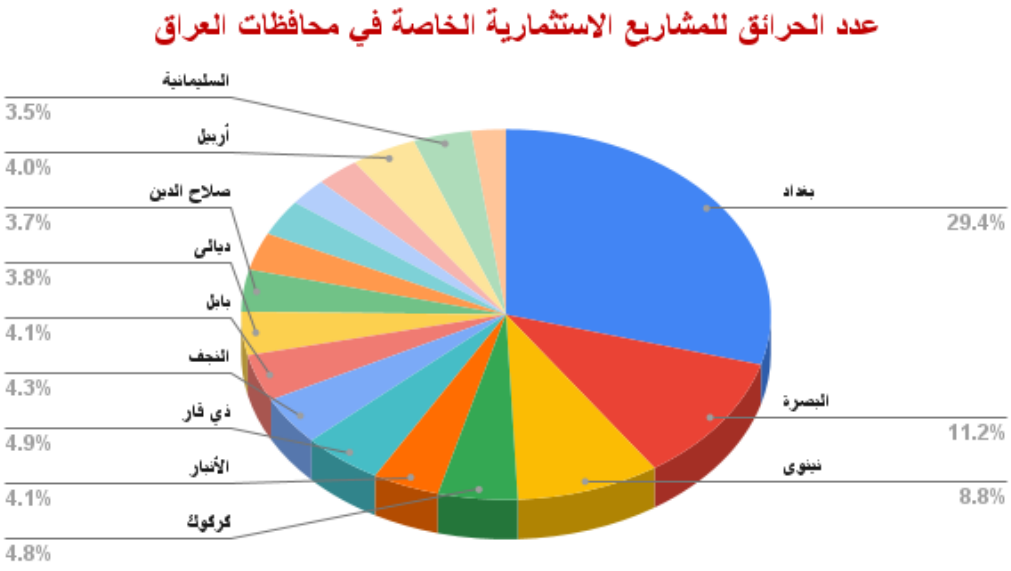

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

نلحظ من الجدول (4) والشكل (1) وجود اتجاه تصاعدي خطير في عدد الحرائق بزيادة تبلغ نحو (31%) خلال خمس سنوات، إذ ارتفعت الحرائق من (740) حادثاً في 2020 إلى نحو (970) في 2024، وقد تصدرت بغداد المحافظات بنحو (1,243) حادثاً، أي (29.4%) من المجموع، ما يعكس (التمركز التجاري والصناعي العالي في العاصمة، وضعف أنظمة الأمان والسلامة والبنية التحتية الكهربائية). أما المحافظات الكبرى الأخرى مثل البصرة، نينوى، أربيل، والسليمانية، فقد سجلت نسباً مرتفعة أيضاً، بما يعكس تزايد النشاط الاقتصادي غير المؤمَّن في المدن الأكثر انتشاراً للمحال التجارية والأسواق الكبيرة.

فيما سجلت المحافظات ذات الكثافة السكانية الأقل مثل (المثنى، دهوك، القادسية) أعداداً أقل، لكنها ليست محصنة، ما يبرز الحاجة إلى نظام وطني موحد للتأمين، وبالمحصلة النهائية فإن المتوسط السنوي للحرائق يقترب من (900) حادث، ما يعني وجود أكثر من حادثين يومياً يضربان منشأة اقتصادية في العراق.

٧. تحليل الأثر الاقتصادي للحرائق بدون نظام تأميني فاعل

1 مفهوم الأثر الاقتصادي للحرائق

نقصد به مجموع الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تتحملها الدولة والمجتمع والقطاع الخاص نتيجة اندلاع الحرائق في المشروعات الاستثمارية أو الإنتاجية، وتشمل (الخسائر المباشرة) مثل تدمير الممتلكات، البنية التحتية، المعدات، المواد الخام، والمخزون وغيرها، أما (الخسائر غير المباشرة) فتعني توقف النشاط الإنتاجي أو الخدمي، أو فقدان الدخل وظهور البطالة المؤقتة، ومن ثم انخفاض الثقة بالاستثمار واضطراب سلاسل التوريد.

2 دور النظام التأميني الفاعل

إن النظام التأميني الفاعل يخفف أعباء الخسائر المباشرة وغير المباشرة، وذلك عن طريق تعويض الخسائر المالية لأصحاب المشاريع، أو إعادة تمويل المنشآت بسرعة بعد الضرر، ومن ثم مشاركة شركات التأمين في نشر ثقافة الوقاية والسلامة.

إنَّ أثر غياب هذا النظام في العراق قد أدّى إلى:

أ- ارتفاع الخسائر المالية على الدولة والمواطنين، حيث تتحمّل الحكومة عبء التعويضات الطارئة من خارج الموازنة، كما أنّ الأسر المتضرّرة لا تملك حماية مالية، مما يؤدّي إلى فقرٍ مفاجئ.

ب- تعطيل النمو الاقتصادي المحلي، إذ إنّ المصانع والمحلات التجارية والمستودعات التي تتعرّض للحرق قد لا تعود إلى العمل، مما يتسبّب بفقدان الوظائف وانخفاض الإنفاق المحلي.

ج- ضعف ثقة المستثمرين، وهذا يتبيّن من خلال البيئة غير المؤمّنة التي تجعل الاستثمار عالي المخاطر، وكذلك توقّف بعض الاستثمارات الصناعية والتجارية في المدن عالية الحوادث.

د- استنزاف الاحتياطيات الحكومية، إذ تتزايد طلبات التعويض من الخزينة العامة، وهذا يؤثّر على مخصّصات التنمية أو القطاعات الأخرى.

ه- غياب الحوافز للوقاية، أي إنّه دون وجود تأمين، لا توجد جهة تراقب وتفرض شروط السلامة الوقائية، كما أنّ تكرار الحوادث نتيجة الإهمال أو الاحتيال (مثل افتعال الحرائق لطلب تعويضات لاحقاً من الحكومة) له دور مهم يجب مراعاته من قبل الجهات المختصة. والجدول (5) يبيّن الخسائر الاقتصادية للمشاريع الخاصة غير المؤمَّن عليها:

جدول (5) الخسائر الاقتصادية لمشاريع القطاعين الخاص والعام غير الخاضعة الى التأمين (2020-2024)

السنة	عدد الحرائق الاقتصادية	الخسائر الاقتصادية (ترليون دينار)	نسبة المشاريع المتضررة غير المؤمنة	أثرها على الناتج المحلي الإجمالي (%)
2020	740	950,000	%87	%0.6
2021	832	1,100,000	%88	%0.7
2022	945	1,250,000	%89	%0.75
2023	978	1,400,000	%89	%0.8
2024	1012	1,500,000	%90	%0.82

المصدر: -تقارير الدفاع المدني للأعوام (2021-2024).

- هيئة التأمين العراقية، التقارير السنوية للمدة (2020-2024).

- وزارة التخطيط، الحسابات القومية للمدة (2020-2025).

الشكل (2) الخسائر الاقتصادية لمشاريع القطاعين الخاص والعام غير الخاضعة إلى التأمين (2020-2024)

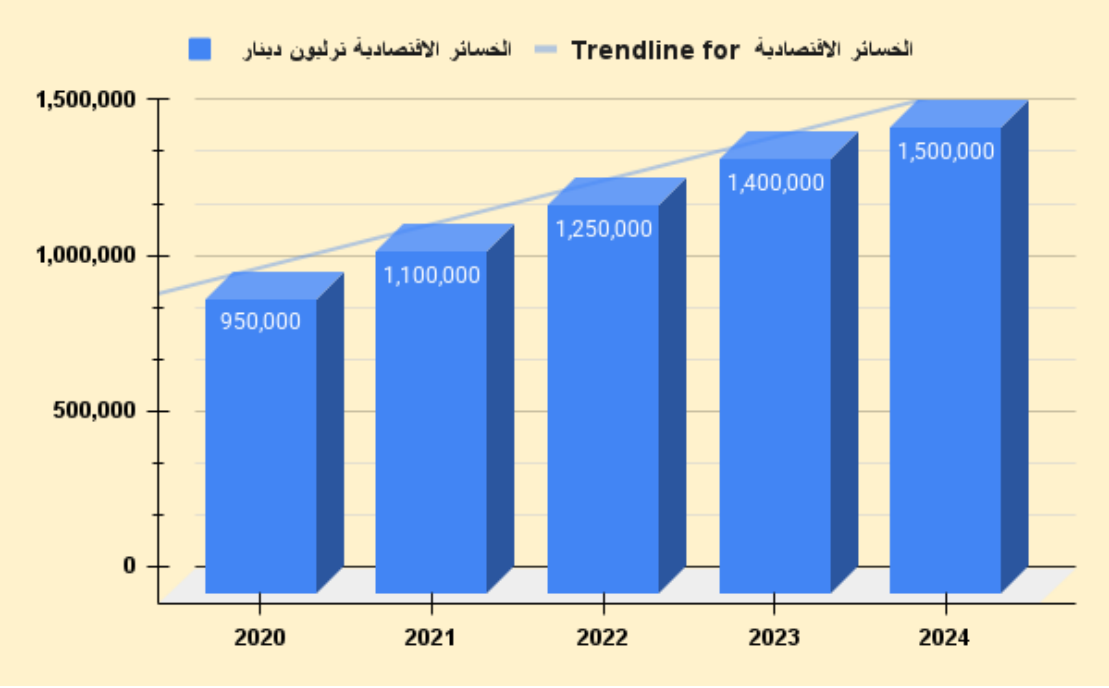

المصدر: **الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)**

يتبيّن من الجدول (5) والشكل (2) وجود اتجاه تصاعدي واضح في كلٍّ من عدد الحوادث بنسبة (44%) خلال المدة (2020-2024)، كما أنّ حجم الخسائر ارتفع من (950) ملياراً إلى نحو (1.5) تريليون دينار. وعلى الرغم من ارتفاع الحوادث والخسائر، إلّا أنّ مستوى التغطية (التأمين على المشاريع) لم يتحسّن، بل ارتفعت نسبة غير المؤمنين، مما يؤكّد ثبات ضعف التأمين.

كذلك نلحظ وجود أثرٍ متزايدٍ على الاقتصاد الكلّي في البلاد، إذ ارتفع التأثير على الناتج المحلي الإجمالي من (0.6 %) إلى نحو (0.82 %)، الأمر الذي يبيّن أنّ كلفة عدم وجود حماية اقتصادية تتحوّل تدريجياً إلى كلفةٍ كلّية (macroeconomic cost) تنعكس سلباً على الاقتصاد العراقي ككل.

وفي ظل ما ورد نستنتج وجود تحديات ومعوقات تواجه النظام التأميني في البلاد أبرزها: -

- ضعف ثقافة التأمين لدى أصحاب المشاريع.
- غياب نظام إلزامي للتأمين ضد المخاطر الكبرى مثل الحريق والانفجار.
- غياب التعاون المؤسسي بين الدفاع المدني وشركات التأمين.
- تعقيد إجراءات المطالبة بالتعويض بعد الحوادث.
- عدم تغطية الأضرار غير المباشرة (كفقدان الأرباح والتشغيل).
- عدم وجود صندوق سيادي للتعويض في حالات الكوارث.

VI. مقارنة نظام التأمين العراقي مع تجارب دولية مختار

بعد أن تعرّفنا على أبرز التحديات والمعوّقات التي تواجه قطاع التأمين في العراق (ينظر الفقرة 4)، ولطرح المعالجات وتعزيز نظام التأمين في المشروعات الاقتصادية الخاصة، ندرج الجدول (6) الآتي:

جدول (6) ملامح قطاع التأمين في دول مختارة

الدولة	ملامح النظام التأميني للأعمال
مصر	التأمين ضد الحريق إلزامي في بعض المناطق الصناعية، وتوجد صناديق تضامن مدعومة حكومياً
تركيا	شركات التأمين الخاصة نشطة جداً بدعم حكومي، مع رقابة صارمة وإعفاءات ضريبية للتأمين
الأردن	توفر صناديق طوارئ حكومية لتعويض الأضرار غير المؤمن عليها، خصوصاً في الأسواق والمجال

المصدر: جمهورية مصر العربية، تقرير صندوق التعويض ضد الحوادث الكبرى، 2023

IKAMET TURKEY, Understanding DASK Insurance in Turkey: What You Need to Know,https://www.turkiyesigorta.com.tr/en/help-center/frequently-asked-questions/dask?utm_source=chatgpt.com .

يوضّح الجدول (6) ملامح نظام التأمين في دول مختارة (مصر وتركيا والأردن)، إذ نلحظ أنّ تركيا تُقدّم النموذج المثالي، وذلك لأنها تعتمد على نظام **DASK**، وهو تأمين متكامل يغطي معظم الكوارث بدعم حكومي، مع التزام قانوني صارم، ويُموَّل ذاتياً عبر اشتراكات إلزامية. أمّا مصر، فهي تطبّق نموذجاً متوازناً، إذ تربط الرخصة التجارية بوجود تغطية تأمينية تشمل دعماً مباشراً من الدولة في حال الكوارث الكبرى.

كذلك نجد أنّ الأردن لديها أنظمة تأمين خاصة للحوادث الكبرى بالتنسيق مع الحكومة، تشمل تغطيات للحرائق والانفجارات وبعض الكوارث الأخرى، والنظام اختياري، لكن الحكومة تقدّم دعماً تشجيعياً لهذه التغطيات، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

مما ورد نستنتج أنّ العراق خارج المنظومة الحديثة لنظام التأمين، وهو الأضعف في الأداء المؤسسي التأميني مقارنةً حتى بدول ذات اقتصاد مشابه، إذ يفتقر إلى جميع مقوّمات النظام التأميني الفاعل، من حيث: (لا إلزام، لا حماية، لا دعم، فضلاً عن ضعف في قاعدة البيانات الفعلية لنظام التأمين).

ومما يؤكّد ضعف نظام التأمين في العراق مقارنةً بدول الجوار أو الدول الإقليمية عدم وجود تأمين إلزامي ولا صندوق تعويضات حكومي، فضلاً عن غياب الربط المؤسسي بين الدفاع المدني وشركات التأمين. وفيما يأتي يوضّح الجدول (7) تحليل مزايا أنظمة التأمين في الدول المختارة مقارنةً مع العراق:

جدول (7) مقارنة سياسات التأمين ضد الكوارث في بعض دول الجوار

الدولة	نوع النظام التأميني	إلزامي/اختياري	تدخل الدولة	أبرز مزايا النظام
تركيا	صندوق الكوارث الطبيعي (DASK)	إلزامي	نعم	تغطية شاملة للزلازل والحرائق، سداد خلال 15 يوم
الأردن	تأمين خاص بالتنسيق مع الحكومة	اختياري	جزئي	تغطية حرائق، انفجارات، كوارث بشرية
إيران	نظام تأمين مدعوم حكومياً	إلزامي للمصانع	قوي	تعويضات مباشرة من شركات حكومية واحتياط وطني
مصر	صندوق تعويض الحوادث الكبرى	إلزامي جزئي	مباشر	آلية سريعة للتعويض وربط بالترخيص التجاري
العراق	نظام تقليدي – ضعيف التغطية	اختياري	غائب	ضعف في الاستجابة، غياب أنظمة الكوارث

المصدر: اعتماداً على ما ورد في السياق السابق

VII. دراسة حالة نموذجية لفشل التأمين في حماية الاقتصاد المحلي

وقع حريق وسط بغداد، وتحديداً في منطقة (الشورجة)، وقد تمت مكافحة الحريق من قبل الدفاع المدني بعد مشاركة أكثر من (25) فرقة من الكرخ والرصافة. يوضّح الجدول (8) التفاصيل:

جدول (8) دراسة حالة – حريق سوق الشورجة في بغداد – تشرين الأول 2022

العنصر	القيمة
تاريخ الحادث	تشرين الأول 2022
الموقع	شارع الكفاح – منطقة الشورجة – بغداد
عدد المحلات المتضررة	124 محال ومخازن تجارية
نوع النشاط	ملابس، أدوات منزلية، إلكترونيات
أسباب الحريق	تماس كهربائي بسبب مولدة غير معزولة
الخسائر المالية التقديرية	19.4 مليار دينار
عدد المحلات المؤمنة تأمينياً	9 فقط
مجموع التعويضات المصروفة	410 مليون دينار
نسبة التغطية التأمينية للحادث	2.1% من إجمالي الأضرار
عدد العمال المسرحين بعد الحادث	237 عامل

المصدر: - غرفة تجارة بغداد تقارير مختلفة لعام 2022 وهيئة التأمين العراقية، تقرير عام 2022

يُعدّ هذا الحريق حالة نموذجية لفشل التأمين في حماية الاقتصاد المحلي، إذ نجد أنّ (9) محال فقط من أصل (124) محلاً مؤمَّن، أي أقل من (7.3%)، وأن نسبة التعويضات إلى الخسائر بلغت (2.1%) فقط، ما يُبرز الانفصال التام بين الحادثة والنظام التأميني.

كما أنّ الضرر الاقتصادي متعدد الأبعاد للحريق تمثل في تسريح نحو (237) عاملاً بعد الحادث، ما يضيف عبئاً اجتماعياً ومالياً على الحكومة. وإن السبب الرئيسي للحريق (تماس كهربائي) يكشف هشاشة البنية التحتية وخطر الاعتماد على مولدات غير نظامية، فضلاً عن أنّ الغياب الكامل للدعم الحكومي في التعويض يعمّق أزمة الثقة لدى التجار.

نستنتج ممّا سبق أنّ هذه الحالة تمثّل (نموذجاً مصغّراً) لما يحدث يومياً في المدن العراقية، وهي تعكس (غياب ثقافة التأمين، وفشلاً في الإلزام التنظيمي، وتهديداً حقيقياً لاستمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

VIII. مقترح إصلاح نظام التأمين في العراق

إن وضع نظام وطني لتأمين المشاريع الاقتصادية الخاصة ضد الكوارث، وعلى رأسها الحرائق، يحقّق الحماية المالية، ويحفّز الاستثمار، ويقلّل من أعباء الخسائر على الموازنة العامة، كما هو مبين في الجدول (9):

جدول (9) مقترح إصلاح نظام التأمين في العراق

البند	المقترح
أ– إطار قانوني ملزم	إصدار قانون يُلزم المنشآت الاقتصادية (المخازن، الأسواق، المعامل) بالتأمين ضد الحريق من خلال شركات تأمين معتمدة
ب– صندوق وطني لتعويض الحرائق	إنشاء صندوق تمويلي (برأسمال أولي 100 مليار دينار) لتغطية الحالات الكبرى غير المؤمّنة، بدعم من وزارة المالية
ج– تحفيز ضريبي للتأمين	منح خصم ضريبي يصل إلى 50% من قيمة أقساط التأمين
د– نظام رقابي موحد	تفعيل دور ديوان التأمين للرقابة على جميع وثائق التأمين المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية
و– حملات توعية	بالشراكة مع الغرف التجارية واتحاد الصناعات لتثقيف أصحاب المشاريع
ي– دمج التأمين ضمن شروط الرخصة التجارية	لا تمنح أو تجدد الرخصة إلا بعد إبراز وثيقة التأمين

المصدر: من إعداد الباحث

أ- إصلاح تشريعي ومؤسسي

- تعديل قانون التأمين رقم (10 لسنة 2005) لتضمين إلزامية التأمين ضد الحريق للمشاريع المتوسطة والكبيرة.
- إصدار تعليمات مشتركة من وزارات المالية، الداخلية (الدفاع المدني)، والتجارة لإدارة ملف التأمين على المنشآت.

ب- إطلاق صندوق تأمين الطوارئ للمشاريع الخاصة

- برأسمال ابتدائي من وزارة المالية قدره (250) مليار دينار.
- مساهمة سنوية من الشركات بنسبة (1.5%) من أرباحها المشمولة بالضريبة.
- إدارة مشتركة بين وزارة المالية وشركات التأمين.

ج- تعزيز دور القطاع التأميني الخاص

- منح حوافز ضريبية للشركات التي تؤمن أصولها (خصم 5% من الضريبة المستحقة).
- ربط الترخيص الصناعي والتجاري بوجود تأمين ضد الحريق.

د- تحسين آليات التعويض

- تطوير منصة إلكترونية موحدة لإبلاغ الحوادث وتقديم التعويضات.
- إشراك ممثل عن الدفاع المدني في لجان تقدير الأضرار لضمان الشفافية.

و- التوعية والتثقيف

- إطلاق حملة وطنية بعنوان (أمّن مشروعك.. لا تحترق أحلامك (برعاية وزارة المالية وهيئة التأمين الوطنية.

1- الآثار الاقتصادية لتطبيق نظام التأمين الجديد

من المتوقع أن يصل أثر تطبيق المقترحات الواردة لإصلاح نظام التأمين في البلاد، كما هو موضح في الجدول (10):

جدول (10) آثار تطبيق نظام التأمين الجديد في العراق

المؤشر	قبل الإصلاح	بعد تطبيق النظام
نسبة المشاريع المؤمنة	أقل من 10%	أكثر من 50% خلال عامين
معدل الخسائر الاقتصادية السنوية	1.4 تريليون	أكثر من 600 مليار دينار
سرعة صرف التعويضات	6–12 شهراً	1–2 شهر
مساهمة قطاع التأمين بالناتج المحلي	0.2%	1.1%

المصدر: من إعداد الباحث

حيث نتوقع قفزة نوعية في التغطية التأمينية لتتجاوز أكثر من (50%) عند تطبيق نظام الحوافز والتشريعات المقترحة، ومن ثم تراجعاً حاداً في الخسائر الاقتصادية بنسبة تتجاوز (60 %)، مما ينعكس إيجابياً على بيئة الأعمال والاستثمار، وعلى تحسّن كبير في كفاءة إدارة المخاطر من خلال تقليص فترة التعويض من 12 شهراً إلى شهرين فقط. وبالمحصلة النهائية، يتحول قطاع التأمين من قطاع هامشي إلى مساهم فعلي في الناتج المحلي لأكثر من (1 %)، وهو ما ينعكس على خلق الوظائف وتحقيق النمو في القطاعات المالية.

2- مقترحات أخرى [3]

أ- شمول التأمين الزراعي، وتأمين إنتاج المحاصيل النباتية، وتأمين المواشي، وتأمين الدواجن.

ب- تطوير وثائق التأمين على الحياة، وخاصة ما يتعلق منها بتوفير المعاش التقاعدي (السنوية).

3- مصباح الكمال، قطاع التامين العراقي: قضايا ومقترحات للتطوير، ورقة منشورة في شبكة الاقتصاديين العراقيين متاحة على الرابط

ت- الشروع بوضع دراسات جدوى لجعل التأمين على بعض الأخطار إلزامياً بقوة القانون (كتأمين الحريق، والفيضان، ومسؤولية رب العمل، والمسؤولية العشرية)، أو بقوة قواعد العضوية لممارسة بعض المهن (كتأمين المسؤولية المهنية الناشئة عن ممارسة المهنة كالطب والمحاماة والهندسة الاستشارية والمعمارية وغيرها). وكذلك الدفع نحو تأمين المرافق العامة من موانئ بحرية وجوية وجسور ومباني وغيرها من المنشآت.

ث- العمل على خلق سوق تأمين وطني اتحادي تخضع لنظام رقابي واحد، وتسهيل تأسيس شركات أو فروع لشركات التأمين العراقية في إقليم كردستان.

غضّ النظر عن دمج شركة التأمين الوطنية العامة وشركة التأمين العراقية العامة، واستعادة تخصص شركة التأمين العراقية بأعمال التأمين على الحياة، الذي أُلغي سنة 1988.

الخاتمة

لن يكون بمقدور العراق تطوير الأنشطة الاقتصادية وتنويعها ما لم يتم تشريع قانون، إلى جانب إجراء الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية لنظام التأمين في العراق. ومن المهم أيضاً أن تدخل المشروعات الاقتصادية الناشئة ضمن مجالات اختصاص التأمين، إلى جانب التوسع في برامج التأمين، ليشمل موضوع الحرائق ضمن اختصاصات التأمين. إن تطوير هذه الاعتبارات سيشجّع ويزيد القدرة على المخاطرة في المشروعات الاقتصادية، بدلاً من الوضع الحالي. لذلك، يمكن أن تكون هناك مجموعة من التوصيات الفنية التالية التي تندرج ضمن هذا النطاق:

1. إقرار قانون التأمين الإلزامي للمشروعات الاقتصادية خلال الدورة التشريعية الحالية.
2. تفعيل الصندوق الوطني لتعويض الحرائق تحت إشراف مشترك من وزارة المالية وديوان التأمين.
3. إطلاق حملة وطنية للتوعية التأمينية خلال ما تبقّى من عام 2025.
4. العمل على تطوير وثائق التأمين وربطها بمنصة (الأمان الاقتصادي الوطني) المقترحة.
5. دعم شركات التأمين الحكومية والخاصة تقنياً وتشريعياً لتوسيع تغطيتها الجغرافية والقطاعية.

المصادر:

- جمهورية مصر العربية، تقرير صندوق التعويض ضد الحوادث الكبرى، 2023.
- شركة التأمين الوطنية (شركة عامة)، التأمين على الحياة متاح على الرابط: https://iq.gov.mof.nic/life/insu.php#:~:text=أنواع%20وثائق%20التأمين%20على%20الحياة:%20*%20التأمين,*%20التأمين%20مدى%20الحياة%20*%20التأمين%20الأدخاري
- غرفة تجارة بغداد تقارير مختلفة لعام 2022.
- المالية، شركة التأمين الوطنية. https://iq.gov.mof.nic/
- مديرية الدفاع المدني العامة، تقارير الأعوام 2020–2024.
- مصباح الكمال، قطاع التامين العراقي: قضايا ومقترحات للتطوير، 2019، ورقة منشورة في شبكة الاقتصاديين العراقيين متاحة على الرابط http://iraqiecon-net.omists/ .
- ميادة رشيد كامل، الاستثمار في شركات التأمين واثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، 2016، العدد 29.
- هيئة التأمين العراقية، التقارير السنوية للمدة (2020-2024).
- وزارة التخطيط، الحسابات القومية للمدة (2020-2025).
- وزارة الداخلية / مديرية الدفاع المدني + تقديرات وزارة المالية بالتعاون مع الغرف التجارية.
- IKAMET TURKEY, Understanding DASK Insurance in Turkey: What You Need to Know,https://www.turkiyesigorta.com.tr/en/help-center/frequently-asked-questions/dask?utm_source=chatgpt.com

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org